

إدارة القضايا البيئية: دفاعاً عن إصلاح أكثر فعالية

أندرو مورتون وديفيد جينسن

عكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة كير الدولية وغيرهم من الشركاء الآخرين على امتداد العامين الماضيين على تقييم أوضاع الاهتمامات البيئية في الاستجابة الإنسانية والدفاع عن الحاجة للتغيير في هذه الناحية. ونظراً لأن الممارسات الحالية ضمن المجتمع الإنساني الدولي ليست في الغالب بالمستدامة بيئياً كما تبدي مقاومة للتغيير. فإننا نواجه تحدياً كبيراً نتيجة لهذا الوضع.

بتوفير الإمدادات الطارئة من حطب الوقود من المناطق المحلية للغابات الخاصة وذلك حتى لا تصح الحديقة هي المصدر الرئيسي للإمداد، مثلما حدث أثناء تدفق مليونين لاجئ في عام ١٩٩٤. بيد أنه لا يمكن الاعتماد الدائم على هذا الإجراء المؤقت، ولذلك يقع على عاتق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون مهمة البحث عن حلول أكثر استدامة كجزء من عملياتها التخطيطية والإدارية للمعسكرات.

وكان قد طرأ موقف مماثل في دارفور، حيث أدت موجات النزوح الداخلي الهائلة إلى تجريف هائل للغابات حول المعسكرات الكبيرة مع اضطراب القاطنين فيها إلى جمع الأخشاب وحطب الوقود من المناطق المحيطة بغية الحصول على الطاقة وكذلك كجزء من إستراتيجيتهم المعيشية من أجل صناعة الطوب. وربما يجعل حجم النزوح والهشاشة البارزة للبيئة السودانية الشمالية الجافة من دارفور الحالة الأسوأ من نوعها في العالم.

لم يعد من الممكن التماس الأعداء للإخفاقات الحادثة في بحث الآثار البيئية الأطول أمداً لعمليات الإغاثة في العديد من المناطق، خاصة للعمليات القائمة في المناطق القاحلة أو القاحلة التي تعرضت للتجريف بيئياً في أفريقيا والشرق الأوسط. وتؤدي أشكال التحرك قصيرة الأمد إلى آثار بيئية أطول أجلاً تهدد معيشة البشر، وتزيد من تعرضهم للكوارث ويمكن أن تسهم في تجدد الأزمات الإنسانية. وخلاصة القول، فإن المثل الخاصة بـ 'عدم التسبب بأي ضرر' و 'إعادة البناء على نحو أفضل' لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم دمج القضايا البيئية ضمن الاستجابة الإنسانية الكلية. وفي نفس الوقت، فإن الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات الإنسانية يمكن أن يؤدي إلى صدام مع المجتمعات المحلية بشأن الحصول على الموارد والتعويضات.

على الرغم من ذلك القدر الهائل من الإرشادات الفنية ودراسات الحالات التي نُشرت بخصوص القضايا، إلا أننا

الاستجابة الإنسانية. وعلى الرغم من الإصلاحات الجارية، نجد تجاهلاً أساسياً لقضية توفير الطاقة في غالبية العمليات الإنسانية، والتي تركز على نحو يكاد يكون حصرياً على توفير الطعام والمأوى والماء والرعاية الصحية. وغالباً ما تُترك مهمة البحث عن الخشب لتلبية احتياجات

وإضافة إلى اعتبار البيئة على أنها من إحدى القضايا التي تستحق أن تحتل رأس قائمة الأولويات في النهج العنقودي الذي تتولاه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فإننا نجد أنه قد جرى رسمياً اعتبار 'تحسين دمج القضايا البيئية' أحد الأهداف الإصلاحية في نداء بناء قدرات الاستجابة الإنسانية العالمية^١.

ويواجه مجتمع العمل الإنساني العديد من التحديات البيئية والاجتماعية المتشابكة، وتشمل أبرز القضايا في هذا المضمار ما يلي: (١) تأثير تجريف الأراضي والتغير المناخي كمسببات تسهم في اندلاع الأزمات الإنسانية، (٢) توفير حطب الوقود المستدام ومستلزمات الإيواء، (٣) إدارة النفايات المتخلفة عن المعونات، (٤) الإدارة المستدامة للمياه الجوفية والسطحية، (٥) التأثير البيئي لعودة اللاجئين وتطوير المعيشة المستدامة. وسوف يتطلب التعامل مع هذه التحديات ما هو

أكثر من مجرد وضع الإرشادات والأنشطة المخصصة، حيث سيستتبع إجراء تغييرات ثقافية ومؤسسية شاملة على مجتمع المعونات الإنسانية من جميع الزوايا. وبدلاً من ذلك الأسلوب المتسم بالثرثرة والتهميش في تناول القضايا البيئية، ينبغي أن تحتل هذه القضايا رأس قائمة الاعتبارات في الأسلوب الذي يتم به تسليم الاستجابة وذلك للتماشى مع المبدأ الشهير الذي ينص على 'عدم التسبب بأي ضرر'. وقد كان هذا التغيير يقع في القلب من النهج العنقودي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - ولكن هل يتحقق بالفعل على أرض الواقع في الميدان؟

وفي حالة حطب الوقود، فإن الإجابة هي 'ليس بعد'. ورغم أن الحاجة للطاقة لا تقل أهمية عن الحاجة للطعام والماء والمأوى، إلا أنها لا تزال مهمشة في منظومة



برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مخيم بيلونغ للنازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية
يبعد ٧٠٠ متر فقط عن حديقة فيرونغا الوطنية ويحتاج سكانه البالغ عددهم ١٠ آلاف نسمة ٦٠٠ طن من الحطب أسبوعياً.

الطاقة في الغالب إلى النازحين أنفسهم، وذلك اتكالا على الافتراض المتفائل بأن مثل هذه الموارد هي غير محدودة ومجانية ومتجددة.

وكان قد تم خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٧ وحده إنشاء أربع معسكرات جديدة للنازحين داخلياً بجوار مدينة غوما، وذلك في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الصندوق العالمي للطبيعة قد قدر بأن المعسكرات الأربع، والتي تقع إلى الجوار من حدود حديقة فيرونغا الوطنية (وهي واحدة من آخر مكانين على كوكب الأرض تعيش فيهما الغوريلا الجبلية حتى اليوم)، تحتاج ما يقرب من ٦٠٠ طناً من حطب الوقود كل أسبوع لتلبية احتياجاتها من الطاقة. ونظراً لعدم تلبية الوكالات الإنسانية لهذه الاحتياجات فإن الصندوق العالمي للبيئة يعمل على

نجد أن التقدم الإجمالي كان لم يزل محدوداً. ومن منظور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الحل الكافي والدائم لهذه القضايا يتطلب نهجاً متعدد الجوانب، ويشمل:

■ التغيير الثقافي

والمؤسسي: في الحالة الأولى، ينبغي أن يسلم المجتمع الدولي بأهمية هذه القضايا البيئية ويتعامل معها على نحو منهجي منظم. ومن الناحية المؤسسية، فإن هذا يستتبع تطوير المعايير والإرشادات وكذلك- وهو الأكثر أهمية- تخصيص الأموال والزمن الإداري والموارد

البشرية. ويُعد ما حدث أخيراً من إنشاء فرقة عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحصول الآمن على حطب الوقود والبطاقة البديلة في الأوضاع الإنسانية^٢ خطوة إيجابية، بيد أن الأهم هو متابعة ومراقبة التغيير على المستوى الميداني. كذلك فإن مراجعة الإرشادات سوف يتيح فرصة مهمة لتناول قضية المعايير البيئية.

■ استراتيجيات الاستجابة لاحتياجات الطاقة

الخاصة بكل حالة على حده: ينبغي أن تشمل إستراتيجية الاستجابة الخاصة بكل موقف إنساني يتراوح بين المتوسط والشديد الخطورة عنصراً خاصاً بتوفير الطاقة؛ ويجب أن يتم تخصيص ودمج المسؤولية الإجمالية عن هذا العنصر داخل النهج العنقودي.

■ التحسينات في كفاءة الطاقة: يمكن للاستجابات

الفنية والمؤسسية لتحسين كفاءة استغلال حطب الوقود (من خلال المواقد الموفرة في الوقود أو المواقد التي تعمل بالطاقة الشمسية على سبيل المثال) أن تعود بفوائد هائلة كما أنها تعد وسيلة سريعة الفعالية.

■ إدارة موارد حطب الوقود المحلية: إقراراً بأن أثر

الاستجابة الإنسانية يتجاوز حدود المعسكرات، فإن الوكالات بحاجة للتدخل في الإدارة المحلية للموارد من وقود الحطب. ولكي تكون فعالة، فإن هذا يتطلب كلاً من الخبرة الفنية والنهج المشارك.



برنامج الأمم المتحدة للبيئة

سكان مخيم في غرب دارفور يقطعون الحطب من شجرة سقطت لاستخدامه كوقود للطبخ

أو العُشب، قدراً من الوقود يقل كثيراً عما تحتاجه المواقد التقليدية المؤلفة من ثلاثة أحجار. وعلى أمد أطول، سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة على إنشاء غابات مجتمعية حول معسكرات النازحين داخلياً وغيرها من المناطق في دارفور، وذلك كوسيلة لتوفير الإمدادات المحلية من خشب الوقود والعلف وخشب البناء. وسوف يبحث المشروع كذلك إمكانية طرح تقنيات طاقة بديلة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الطبيعي.

ومن أجل تحقيق تقدم جيد على مسار دمج القضايا البيئية في العمل الإنساني، سوف يكون لزاماً أن يتم إنشاء تحالف أوسع نطاقاً للأطراف الراغبة من قبل الجهات المانحة المشاركة من جديد، وكبرى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية للعمل على هذه القضايا.

أندرو مورتون (andrew.morton@unep.ch) هو منسق تطوير وتقييم البرامج، أما ديفيد جينسن (david.jensen@unep.ch) فهو منسق السياسات والأبحاث في الدائرة المعنية بحالات ما بعد الصراع والكوارث (http://postconflict.unep.ch - PCDMB) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتعد هذه الدائرة هي بؤرة تجمع هذا النوع من الأنشطة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١. <http://ochaonline.un.org/cap2005/webpage.asp?Page=1566>
٢. www.humanitarianinfo.org/iasc/content/subsidi/tf_SAFE
٣. انظر الكتيب الصادر بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة و مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي صدر حديثاً والمعنون 'العمل الإنساني والبيئة'، والمتوافر على الرابط http://postconflict.unep.ch/publications/IASC_leaflet.pdf

■ **موارد الطاقة المستوردة:** في الحالات التي تتسم فيها الإمدادات المحلية من حطب الوقود بعدم الكفاية، أو كان استغلال الموارد المحلية فيها غير مشروع و/أو يتعذر تبريره (مثلاً للمعسكرات المتواجدة داخل أو بالقرب من الحدائق الوطنية أو الواحات الصحراوية)، فإن البديل الحقيقي الوحيد لها هو استيراد إمدادات الطاقة، ويكون ذلك بصفة عامة من مناطق أخرى من البلاد وبشكل تجاري.

ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع شركائه العمل على دمج القضايا والاهتمامات البيئية ضمن عملية الإصلاح الإنساني، مع تحديد الفجوات الموجودة على مستوى السياسات وتوفير التوجيه والإرشاد للعاملين الإنسانيين في المجال^٣.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسعى لتفعيل عملية التغيير وتحسين الموقف في الميدان. فعلى سبيل المثال، وفي دارفور- وحيث تتسم مشكلة تجريف الغابات بالخطورة على النحو الذي دفع بتجمعات النازحين للجوء إلى الحفر تحت الأرض بحثاً عن الجذور لحرقها كوقود- تم البدء في مشروع يستغرق عامين بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لمساعدة تجمعات النازحين والمجتمعات المتأثرة بالصراعات على الحصول على حطب الوقود واستغلاله بأسلوب مستديم. ويهدف المشروع كخطوة أولى إلى توسيع نطاق استعمال المواقد الموفرة للوقود في معسكرات النازحين داخلياً. وتحتاج هذه المواقد، والمصنوعة من خليط من الماء والطين وإما روث الحمير